http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1613) السنة السابعة - الأحد (27) أيلول 2009

ارتفاع الصادرات التركية إلى العراق بنسبة ٤٠٪

بغداد / المدى

أعلن رئيس إتحاد الصناعيين ورجال الأعمال في تركيا عمر جهاد فاردان أن زيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية خففت من حدة المشاكل التي تواجهها تركيا في ظل الأزمة المالية العالمية.

وقال فاردان في تصريح صحفي "إن تركيا نجحت في تطوير علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية على مدار السنوات القليلة الماضية وهو ما ساعدها على مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية، مضيفاً "أن الأسواق العربية تفضل المنتجات التركية بشكل أكبر من المعتاد وخصوصاً السوق العراقية التي بدأت بالتوسع تدريجياً"، مؤكداً ارتفاع الصادرات التركية الى العراق بنسبة ٤٠٪.

في غضون ذلك اعلنت مصادر مطلعة ان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الذي سيزور العراق خلال الشهر المقبل، سيلتقي خلال زيارته الرئيس العراقي جلال طالباني، والدكتور برهم احمد صالح المكلف بتشكيل حكومة اقليم كردستان"،مضيفاً ان "الطرفين سيبحثان خلال اللقاء امكانية فتح قنصلية تركية في اربيل، على ان يدخل القرار حيز التنفيذ مطلع عام ٢٠١٠" .

ومن المؤمل ان يبحث وفد رفيع عن وزارة الخارجية مطلع الشهر المقبل في اربيل تفاصيل فتح القنصلية التركية مع المسؤولين في حكومة اقليم كردستان ، ومن المحتمل ان يتم افتتاح القنصلية في الربع الاول من العام المقبل.

وكان اردوغان قد اعلن في ٢١ من الشهر الجاري وعلى هامش زيارته للولايات المتحدة بان افتتاح قنصلية بلاده في اربيل احتمال وارد.

واضافت المصادر ان "تركيا ستوقع عقودا تجارية مع اقليم كردستان اضافة الى المهام الدبلوماسية ، حيث بوشر من الان باتخاذ الترتيبات اللازمة لبلورة خارطة طريق تفضي الى تحديد المجالات التي تبرم بشانها تلك العقود".

وذكرت المصادر ان "بنك " زراعة " الذي هو بنك تركي وله فرع في بغداد يدرس مع بنوك تركية اخرى امكانية فتح فروع لها في اربيل في ضوء الزيادة المتنامية لحجم التبادل التجاري بين الطرفين.

خبير إقتصادي ينتقد النظام المصرفي في كردستان

المدى / وكالات

وصف خبير إقتصادي النظام المصرفي في إقليم كردستان بأنه ليس صحيا والمصارف تشبه صناديق عادية، ويرى مدير واحد من المصارف أن البنوك غير الحكومية مارست دورها.

وقال الخبير الاقتصادي محمد سعيد لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) إن "للبنوك أهمية خاصة، فهي تجمع الأموال التي تنثر، ولولا عملية الجمع تلك لما تمت الإفادة من تلك الأموال، إذ يجب أن يكون طرف يحفظ تلك الأموال ويدفع بها الى سوق العمل".

وأوضح أنه "لا يوجد في إقليم كردستان نظام مصرفي صحي وصحيح، ومصارف الإقليم في الوقت الحاضر تؤدي دور صندوق عادي لجمع النقود من دون أن تؤدي مهمتها بالشكل الكامل، كما أنها غير ذات فائدة تذكر في مجال الاستثمار".

وبهذا الصدد قال دلشاد عبد المجيد مدير بنك كردستان الدولي إن "للبنوك الأهلية في الإقليم أهمية كبيرة، تتمثل في توفير الخدمات التي لم تقدم إلى اليوم من قبل المصارف الحكومية، ومن أهم تلك الخدمات تحويل الأموال من الوطن الى الخارج ومن الخارج الى داخل الوطن".

من جانبه قال عابد هورامي مالك مجموعة شركات ديوان إنه "لا توجد في الإقليم مصارف بالمعنى الذي يدل على المعاونة وتسهيل الأمور، لذا فإن مصارفنا غير فاعلة والناس عازفة عن التعامل معها".

وأشار مالك مجموعة شركات ديوان الى أن "له علاقات مع مصارف من خارج الإقليم منذ حوالى ١٥ سنة وأنه لمس اختلافا واسع النطاق بين مصارف الإقليم ومصارف الخارج، بدءا من منح القروض ووصولا الى الفوائد وسرعة تنفيذ العمليات المصرفية".

النفط: نسعى لإعداد التصاميم لثلاثة مصاف في كركوك وميسان والناصرية

بغداد /كريم السوداني

عزا وكيل وزارة النفط لشؤون المصافي أحمد الشماع إنخفاض إنتاج المشتقات النفطية إلى إستمرار أعمال الصيانة والتأهيل في المصافي الكبيرة. وأوضح الشماع في تصريح صحفي أن المصافي الحالية تعمل بمعدلات لا يمكن وصفها بالطاقة القصوى بسبب إستمرار عمليات التأهيل في وحدات حاسمة مثل وحدات تحسين البنزين ما تسبب في تخفيض الإنتاج.

مؤكدا أن الوزارة في طور إعداد التصاميم لثلاثة مصاف كبيرة وجديدة في كل من كركوك وميسان والناصرية لمواجهة الحاجات المستقبلية لمواجهة الزيادة في الاستهلاك. وحول تأثير المصافي الجديدة في سد الحاجة المحلية من المشتقات النفطية، أوضح الشماع أن الأمر يتوقف على مواعيد التنفيذ لأنها مشاريع كبيرة تتطلب استثمارات ووقتاً للتنفيذ. في غضون ذلك قال الناطق الاعلامي لوزارة النفط عاصم جهاد ان تركيا ستكون احد المنافذ الرئيسية لتصدير الغاز العراقي مستقبلا، وذلك بعد تغطية الحاجة المحلية والوصول بالانتاج الى مراحل تصديرية. واضاف عاصم جهاد ان "تركيا ستكون منفذا رئيساً لتصدير الغاز العراقي مستقبلاً، وذلك بعد تغطية الحاجة المحلية والوصول بالانتاج الى مراحل تصديرية عن طريق خط غاز نابوكو الى اوربا فضلا عن خط انبوب الغاز العربي المشترك" مبينا ان العراق "يتطلع الى زيادة انتاجه من النفط الخام ما ينعكس على زيادة انتاجه من الغاز في مختلف الحقول مثل حقل عكاس او حقول محافظة البصرة".

وكان وزير الطاقة التركي تانر يلدز ذكر السبت الماضي(٩/٢٠) ان تركيا والعراق بحثا إمكانية توقيع مذكرة تفاهم لشحن الغاز العراقي الى أوروبا عبر الأراضي التركية من خلال خط أنابيب نابوكو الذي تبلغ استثماراته ٧,٩ مليار يورو ويسانده الاتحاد الاوروبي لنقل الغاز من بحر قزوين والشرق الاوسط الى وسط أوروبا بهدف الحد من الاعتماد على روسيا بحلول العام ٢٠١٤.

الى ذلك قال الناطق باسم وزارة النفط، ان الوزارة قد تمدد فترة المفاوضات مع شركة شل لتأسيس شركة استثمار الغاز المصاحب للنفط المنتج من حقول محافظة البصرة التي بدأت في ايلول من العام الماضي، لحين التوصل الى اتفاق يضمن حقوق جميع الاطراف للحصول على الاستثمار الامثل.

وأضاف عاصم جهاد ان "المفاوضات لا تزال مستمرة مع شركة شل التي جرى توقيع اتفاق مبادئ معها في ايلول من العام الماضي لتأسيس شركة تضم كلا من العراق الذي سيمتلك حصة ٥١٪، ممثلا بشركة نفط الجنوب، اضافة الى شركتي شل وميسيبوشي" مشيرا الى ان "الشركة المزمع اقامتها ستكون لها نتائج ايجابية على الأقتصاد العراقي، حيث ستوفر كميات كبيرة من الغاز لمحطات توليد الطاقة الكهربائية ومصانع البتروكيماويات والغاز السائل للأستعمال المنزلي فضلا عن تصدير الفائض للخارج".

وحول تأخر الوصول الى اتفاقية حول الشركة اوضح جهاد ان المشروع "ضخم جدا ويحتاج الى بناء أساس رصين للتوصل الى اتفاق يضمن حقوق جميع الاطراف للحصول على الاستثمار الامثل" مشيرا الى ان "المشاورات مستمرة لحين الوصول الى صيغة اتفاق نهائي من حيث الجوانب الفنية والمالية والقانونية وحين استكمال تلك المتطلبات فأن الوزارة ستعلن عنه" مبينا ان "فترة المفاوضات التي اتفق عليها وهي سنة من تاريخ توقيع اتفاق المبادئ، قاربت على الإنتهاء، وقد يتم تمديدها لفترة اخرى".

تركيا تفاوض العراق لتجديد اتفاقية انبوب كركوك - جيهان

بغداد / وكالات

أعلن وزير الطاقة التركي تانر يلديز ان بلاده تفاوض العراق بخصوص تجديد اتفاقية نقل النفط الخام العراقي عبر الاراضي التركية والتي تنتهي منتصف العام المقبل سعياً لتمديدها ٢٠ عاماً أخرى. وأضاف يلديز في تصريح للصحافيين ان اتفاقية تشغيل خط أنبوب كركوك—جيهان الذي يبلغ طوله ٩٨٠ كيلومترا تنتهي مع حلول النصف الثاني من العام المقبل وانه سيتوجه نحو بغداد الشهر المقبل لبحث إمكانية التجديد.

مؤكدا انه سيسعى لاقناع العراقيين بتمديد أجل الاتفاقية لـ٢٠ عاما اضافية، مبيناً إنه يعمل حالياً بطاقة ٢٥٠ الف برميل يومياً مع إن له القدرة على ضخ ١,٥ مليون برميل يوميا ، لكنه لم يصل الى هذا المعدل منذ انشائه اواخر الثمانينيات.

ورفض الوزير التركي فكرة انشاء انبوب اخر لنقل النفط يسير بمحاذاة انبوب كركوك—جيهان لزيادة كمية تدفق النفط العراقي عبر الاراضي التركية الى الاسواق العالمية باعتبار الانبوب كافياً اذا ما استثمرت كامل سعته والبالغة ٧٠ مليون طن. وقال يلديز ان انشاء انبوب اخر بالتوازي مع هذا الموجود امر غير وارد في الوقت الحالي نظرا لأن الانبوب يعمل حالياً بنسبة ١٨٪ من سعته وان مايجب هو زيادة معدل تشغيله بدلاً من طرح افكار جديدة.

شركات اماراتية تسعى للاستثمار في البصرة

بغداد / وكالات

ابدى عدد من الشركات الاماراتية الرغبة للاستثمار في العراق وخاصة في محافظة البصرة.وقد ابدت الكثير من الشركات العالمية الرغبة في الاستثمار بالسوق العراقية خاصة بعد الاستقرار الامني .

وقال مستشار وزير النقل عصمت عامر جبارفي تصريح صحفي " ان وفدا اماراتيا من الشركات المستثمرة سيزور العراق في الفترة المقبلة للتباحث بشان الفرص الاستثمارية في ميناء ام قصرجنوبي البصرة".

واضاف" ان الشركات الاماراتية سوف تستثمر في مجال بناء وتاهيل الارصفة الى جانب مجال الادارة والتشغيل وان العديد من الفرص الاستثمارية موجودة ضمن الخطة الخاصة بالاستثمارفي مجال بناء وتاهيل الموانئ".

وتجدرالاشارة الى ان البنى التحتية في العراق وخاصة في مجال النقل البحري والموانئ بحاجة الى استثمارات كبيرة تقدر بمليارات الدولارات .

استثمار النجف تمنح أربع اجازات استثمار جديدة

النجف/ عامر العكايشي

منحت هيئة استثمار النجف اربع اجازات استثمارية جديدة لتنفيذ مشاريع في مختلف القطاعات ليصبح عدد الاجازات التي منحتها الهيئة في النجف (١٥) اجازة. وقال مصدر مخول في هيئة استثمار النجف لـ(المدى) " تم منح الإجازة الاستثمارية الأولى إلى شركة (السابك) لإنشاء مدينة ترفيهية تتضمن مجموعة من الألعاب بالإضافة إلى مقاهي انترنت وحديقة حيوانات ومسبح للأطفال وكافيتريات بكلفة مقدارها (١,٣٩٥,٥٧٥,٠٠٠) دينار وبمساحة (١٢,٨٠٠) متر مربع". واضاف "والإجازة الثانية تم منحها إلى المستثمر (صلاح منعم عبد الحسين) لإنشاء متنزه عائلي يتضمن مطاعم للوجبات السريعة بالإضافة إلى مطعم للسمك والمرطبات وحديقة طيور ومسبح وقاعات رجال أعمال وقاعة احتفالات بكلفة (٢,٤٠١,٢٤٠,٠٠٠) دينار ".

واشار الى ان " الإجازة الاستثمارية الثالثة منحت إلى المستثمر (بيار موسى فتوش) لإنشاء مصنع مياه معدنية يعتمد على مياه الآبار الارتوازية وفق مواصفات عالية الجودة بكلفة (٤,٢٥٠,٠٠٠) دولار في حين منحت الإجازة الأخيرة إلى المستثمر (محمد حسين حسن مجيد) لإنشاء فندق سياحي يتكون من خمسة طوابق بطاقة ١٧٠ سريراً وبمواصفات فنية عالية وجودة مطابقة لمواصفات السياحة الدولية بكلفة (٤,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠) دينار وبمساحة (١٥٠٠) متر مربع".

غمباري يدعو لإعادة "تقويم الاتفاق" بين العراق والكويت

المدى / وكالات

دعا المستشار الخاص للأمم المتحدة بشأن العهد الدولي مع العراق ابراهيم غمباري الى إعادة "تقويم الاتفاق" بين بغداد والكويت. وحث غمباري خلال لقائه وزير الخارجية الكويتي محمد الصباح العراق على بذل الجهد من أجل إعادة الاندماج مع البلدان المجاورة والمجتمع الدولي وإيلاء كل الجهود لقضايا التجارة والاستثمار والبيئة. وقال بيان لوزارة الخارجية الكويتية إن وجهات النظر كانت متطابقة حول ضرورة الحفاظ على الاتفاق على العهد، لكن مع إعادة تقويمه بصورة تأخذ في الاعتبار تغير الوقائع . وعلى صعيد ذي صلة أكد علي الموسوي المستشار الاعلامي لرئيس الحكومة العراقية نوري المالكي أن قضية تخفيض او الغاء التعويضات العراقية للكويت ستطرح في اجتماعات الجمعية العمومية للأمم المتحدة من قبل رئيس الجمهورية جلال طالباني، موضحا أن هذا الموقف جاء بعد التنسيق بين رئاستي الجمهورية والحكومة في العراق وبتأييد من حكومة إقليم كردستان. وأشار الموسوي في تصريحات صحافية الى ان العراق متفائل جدا ازاء تخفيض هذه الديون او الغائها بالكامل من قبل الحكومة الكويتية اذا ما استصدر قرار أممي يلزم دولة الكويت بذلك، كون العراق دفع الكثير من التعويضات للشعب الكويتي الذي كان دفع ضريبة ليست بالقليلة جراء ممارسات النظام السابق . وبين الموسوي أن تفاؤل الحكومة العراقية مرده تفهم الأخوة في الحكومة الكويتية لمعاناة الشعب العراقي وحاجته الماسة لهذه المبالغ التي تدفع كتعويضات وذلك لاعمار البلاد من جديد، ولاستتباب الأمن، مؤكدا ان أكثر الترجيحات تميل الى كفة تخفيض هذه التعويضات بالقدر الذي يتناسب وموازنة العراق وحاجته للإعمار وللدعم الدولي لاستقرار أوضاعه على مختلف الصعد.

على صعيد اخر أكد مصدر رفيع المستوى في مجلس الرئاسة ان مطلب العراق بالغاء الديون المترتبة عليه وإخراجه من تحت طائلة البند السابع هو حق مشروع، خاصة ان غالبية أعضاء مجلس الأمن والجمعية العمومية للأمم المتحدة، تريد اخراج العراق من البند السابع والتخفيف من معاناته جراء استنزاف جزء كبير من موازنته المالية كتعويضات نقدية للدول الدائنة. وأضاف المصدر لـ "الدار" انه الى جانب موضوع التعويضات سيرفع العراق مطلبا لمعالجة ملف الارهاب بالكامل، خاصة ان بغداد حصلت على تسريبات استباقية تؤكد أن الأمم المتحدة سترسل مبعوثا دوليا على رأس لجنة للبحث والتقصي في الأدلة التي تثبت تورط سورية في تفجيرات الأربعاء الدامي، وهذا ما يطمح اليه العراق.

حكومة كردستان تتطلع الى تسوية الخلاف مع شركة "دي إن أو" النفطية

المدى / وكالات

قال مستشار وزير الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان خالد صالح إن الحكومة تأمل في تسوية خلاف مع شركة التنقيب عن النفط النرويجية (دي إن أو)، والذي أدى إلى تعليق ترخيص الشركة. واوضح صالح في تصريح صحفي أن شركة جينيل أنرجي التركية، وهي شريك للشركة النرويجية في حقل طاوكي، ستتولى العمليات اليومية لشركة دي إن أو في العراق، وإن من السابق لأوانه القول ما إذا كان تعليق ترخيص الشركة في العراق سيكون دائماً. وارتفعت أسهم الشركة النرويجية تسعة في المئة في بداية التعاملات، بعدما قال وزيرُ خارجية إقليم كردستان إنهُ يعتقد أن الشركة ستستأنف عملياتها في الإقليم.

حركة السوق

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ دينار عراقي	١٣٠٠ ديناراً عراقياً
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعـــادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٦٥,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٥٣,٠٠٠	١٤٣,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٢٨,٠٠٠	١١٥,٠٠٠
الفضة	٩٥٠٠	٨٥٠٠

المـــواد الانشـــائيـــة

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	٢٢١,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	٢٣٩,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٣١,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٦١٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفـواكـه		الخضـــراوات	
المـــادة	السعر كيلو	المـــادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٧٥٠ ديناراً	باذنجان عراقي	١٠٠٠ دينار
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	١٠٠٠ دينار
تفاح مستورد	٢٥٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٥٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	١٥٠٠ دينار
تين اسود	٢٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٢٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	٢٠٠٠ دينار	طماطم عراقي	١٠٠٠ دينار
عرموط عراقي	٢٠٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	١٥٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٢٥٠ ديناراً
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار

من الواقع الاقتصادي

السياسة النقدية وضغوط التمويل

عباس الغالبي

لعل قبول البنك المركزي العراقي حوالات الخزينة التي ابتاعها مصرف الرافدين من وزارة المالية والبالغة اكثر من ٢ ترليون دينار يتم تحويلهابالعملة الاجنبية من احتياطيات البنك تندرج في أطار دعمه قطاع الكهرباء لتمويل مشاريعه الملحة والتي تتطلب غطاءا نقديا عاليا عجزت الموازنة الاستثمارية للدولة عن تمويله وهو في أشد الحاجة الى تلك المشاريع التي تساهم في حل معضلة الكهرباء التي أصبحت هاجسا مراً يلازم المواطن المغلوب على أمره .

وفي ظل هذه الضغوط التمويلية التي يتعرض لها الاحتياطي النقدي الاجنبي الطود الساند للعملة المحلية والمثبت الاساس للاستقرار النقدي والمحرك الاهم لسياسة نقدية ناجحة تحافظ على استقرارية سعر الصرف ومواجهة الضغوط التضخمية، نرى ان الاستمرار في اصدار حوالات الخزينة عبر استهلال عملية الصرف والتمويل لمشاريع بعينها انها تضر أضرارا كبيرا بالاستقرار النقدي، وان المساس المتكرر بالاحتياطي النقدي الاجنبي يؤثر على استقرار الصرف وانه في الوقت عينه فرصة مواتية لعودة مستويات التضخم الى سابق عهدها في ظل تعطل القطاعات الانتاجية والتوسع الاستثماري غير المقنن الذي يعتمد على محور بعينه من دون الانفتاح الى مصادر تمويل اخرى ، حيث يرى المراقبون ان حصر التفكير الحكومي بحوالات الخزينة وتحويلها عن طريق الاحتياطي النقدي هي ضياع لنتائج مثمرة ومفيدة حققتها السياسة النقدية عبر الاربع سنوات الماضية لجمت من خلالها جماح التضخم سعيا للوصول الى الاستقرار الاقتصادي الكلي .

ومن اجل الحفاظ على هذا الاستقرار لابد من الانتباه الى ان استمرارية التمويل للمشاريع الاستثمارية بهذه الطريقة هي تفريط بنتائج اثبتت جدواها في خفض مستويات التضخم ورفع سعر صرف الدينار العراقي تجاه العملات الاجنبية وخلق حالة من الاستقرار النقدي الذي يؤدي بدون ادنى شك الى الاستقرار الاقتصادي الكلي ، ومن هنا فأن الاستمرار بالضغوط التمويلية بدعوى تمويل مشاريع استثمارية هي بقدر ماتحقق جدوى اقتصادية تنموية واعمارية وخدمية في باب من الابواب فانها في الوقت ذاته تساهم في أبقاء الاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وفي مقدمتها ظاهرة التضخم التي شهدت خلال الفترة القليلة الماضية وكما أظهرت مستويات التضخم خلال شهر آب الماضي ارتفاعا ملحوظا تجاوز حاجز الـ١٠٪ ، وهذا مؤشر يدعو للقلق والتوجس من عودة هذه الظاهرة الى سابق عهدها .

abbas.abbas80@yahoo.com